آراء الشيخ أمحمد بن يوسف آطفيّش النحوية
من خلال كتابه"مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ"

sheikh M'hamed bin yousef atfayesh's grammatical views
through his book "the investigative issues in the masterpiece of Alajurrumyya"

حيدرة رشيد

أستاذ محاضر (ب)

المدرسة العليا للأساتذة –مستغانم– hr.rachid27@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/06 تاريخ القبول: 2023/12/11 تاريخ النشر: 2024/03/14

ملخص:

تتناول هذه الوريقات من البحث الآراء النحوية للشيخ **أمحمد بن يوسف آطفيّش (ت 1914)** ، العالِم الجزائري، والتي تناثرت بين ثنايا كتابه في النحو الموسوم بـ **"مَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ"**، حيث شرح فيه متن الآجرومية شرحا مستفيضا موجّها لطلابه بهدف تسهيل تلقّي القواعد النحوية، وتبسيط ما غمُض منها، وما استعصى على أهل الاختصاص فاختلفوا فيه، متأثرا حينا بأقوال صاحب الآجرومية وغيره من النحاة، ومخالفا إياهم في أحايينَ أخرى، مبيّنا وجه الصواب – في نظره– وأدلّته على ذلك، وقد تناولت في هذا البحث تأثر الشّيخ بمن سبقه من النحاة وخاصة صاحب الآجرومية، وذكر مواطن الائتلاف والاختلاف بينه وبين غيره من النحاة الأقدمين في المسائل النحوية التي كانت محلّ الخلاف، بين مدرستي البصرة والكوفة، ثم بغداد بدرجة أقل، ثم انتقلت بعد ذلك إلى ما ورد في هذا الشرح من آراء الشيخ النحوية مرتّبة بحسب ورودها في كتابه.

الكلمات المفتاحية:

– الشيخ آطفيّش–النحو– الخلافات النحوية– البصرة– الكوفة– بغداد– مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية.

Abstract

These leaflets are dealt with the grammatical views of the Algerian scholar sheikh M'hamed bin yousef atfayesh deceased in1914 which found in his grammar book titled the investigative issues in the masterpiece of Alajurrumyya where he explained alajurrumyya in details for his students . The aim is to facilitate grammatical rules and simplify the mysterious ones as well as what is difficult for specialists this led to disagreement among themselves ,following sometimes alajurrumyya author and other grammarians and sometimes disagreeing with them showing the right thing in his view and the evidence for that ,where I mentioned how sheikh was affected by the previous grammarians, especially, alajurrumyya compiler I also mentioned the points of agreements and disagreements between him and other ancient grammarians concerning grammatical issues which they disagreed upon especially, between Basra and kufa schools then Bagdad in less degree. I afterwards moved to what is mentioned in this explanation of Our Sheikh's grammatical options.

Keywords: sheikh atfayesh, Arabic grammar, Alajurrumyya, ancient grammarians, Basra, kufa and Bagdad schools.

مقدمة:

يُعدُّ الشيخ أمحمد بن يوسف آطفيّش (ت 1914م) [1] من بين العلماء الجزائريين القلائل الذين كان لهم دورٌ في النهوض بطريقة التعليم لفئة الطلاب المبتدئين، خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي التي شهدت هجوما شرسا على مقومات الشعب الجزائري وهويته كالدين الإسلامي واللغة العربية، من إغلاق للكتاتيب القرآنية، وفرض لتعلّم اللغة الفرنسية في المدارس، إضافة إلى محاربة العلم والعلماء، وتحجيم دورهم في الحفاظ على هذا الإرث النحوي العظيم.

إنّ مؤلِّف هذا الكتاب معدودٌ من النحويين المتميزين في عصره، وتأليفه كتابَ "مَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ"- وهو من أوسع كتبه في النحو – دليلٌ على تطور النحو في الجزائر، وتفاني أهله في نشر العلم خدمة للعلم وأهله، وكشفًا عن مذهب النحاة الجزائريين النحوية؛ وآرائهم الصرفية، علمًا أن مؤلفاته لم تنل حظّها من الاهتمام، فعلى الرغم من كثرتها؛ إلاّ أنه لم يحقق منها إلا النزر اليسير.

ويُعَدُّ مؤلَّفه هذا أحد أشمل شروح الآجرومية وأكثرها إسهابا وتفصيلا على الإطلاق، مع ما عُرف عن هذا المتن أنّه من المتون النحوية التي حظيت باهتمام العامة والخاصة، مع اختلاف في طريقة العرض والشرح والتفسير، وتباين في استقلال الرأي الذي يُنبئُ بتفوق الشارح ومقدرته اللغوية، وحسن دمجه للعلوم اللغوية، والانتقال بينها ببساطة ويسر.

أهميةُ الكتاب وقيمته العلمية جليلة ولا تخفى على أحد، إذ حوى كثيرًا من المسائل النحوية، واللغوية والصرفية والعقائدية، على طريقة الأقدمين في تناولهم لها، مع قدرة على التمحيص والتصحيح والأخذ بالصواب، واجتناب الزلل والتبعية العلمية، والاستقلال بالفكر.

وقد حاولت في هذا البحث، أن أجمع اجتهادات الشيخ آطفيّش وآرائه النحوية التي وردت متناثرة بين ثنايا شرحه، واختلف فيها النحاة قديما، ، ومقابلة هذه الآراء بآراء صاحب الآجرومية من جهة، وآراء علماء النحو من المدارس النحوية القديمة من كوفة وبصرة وبغداد، للوصول إلى الهدف الذي استطاع الشّيخ أن يحققه من خلال الاتفاق أو الاختلاف، أو الوقوف موقف الحياد من هذه التوجّهات النحوية، خاصة وأنه أشار إلى أنّ مؤلّفه موجّه خصيصا لفئة المتعلمين من الطلبة الذين لم يشتدّ عودهم، ولم يتصلّب عودهم في اللغة بعد.

وقد قسّمت هذا البحث إلى أربعة مباحث:

تناولت في المبحث الأول تعريفا مقتضبا بالمؤلَّف تطرقت فيه إلى موضوعه وكيفية تناوله من طرف الشيخ، ثُمّ في المبحث الثاني تأثر الشيخ آطفيّش بمن سبقه من النحاة فيه، ومن ثَمَّ في المبحث الثالث مواطن الائتلاف والاختلاف في الآراء النحوية بين الشيخ وغيره من النحاة، وأخيرا في المبحث الرابع تحقيقات الشيخ آطفيّش في كتابه، وهي المسائل التي قدّم فيها الرأي الأصوب عنده، مع تقديم حججه في ذلك، وتبعت كلّ ذلك بخاتمة جمعت فيها النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج المقارن لإبراز الاتفاقات أو الاختلافات النحوية بين الشيخ آطفيّش وغيره من النحاة القدماء، وكذا إبراز علّة التخريج إن وجدت.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

---

(1) للاستزادة: يراجع كتاب: رحلة القطب/ يحي بن بهون حاج أمحمد/ ص 22 ، وآراء الشيخ أمحمد بن يوسف آطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ ص23.

1- المبحث الأول-التعريف بالمؤلَّف (مَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ):

يظهر من خلال عنوان هذا الكتاب هدفُه الذي أُلِّف من أجله، فهو يتناول متن الآجرومية للشيخ ابن آجروم الصنهاجي بالشرح والتفسير اعتمادا على التبسيط والتسهيل، وإضافة ما رآه الشيخ آطفيّش ناقصا أو مفقودا في شروح الآجرومية الأخرى.[1]

ولا يختلف موضوع هذا الكتاب عن الكتب السّابقة التي أُلِّفت في بابه، فهو مؤلّف في النحو، يشرح متناً مقتضبا، ويفسّر ما انغلق منه، ويوازن بين الآراء، ويرجّح أحدها، ويُبطل الآخر، إنّه شرح لمتن في النحو، لكنّه ليس مقتصرا عليه فقط، ففيه الكثير من المسائل اللغوية والصّرفية والإملائية والفوائد والطرائف وغيرها، وليس موجّها لعامة الناس، بل لفئة المتعلّمين، التي يقتضي التأليف الموجّه إليها عناية خاصة، من سهولة في التعبير، وبساطة في الشّرح وما إلى ذلك.

وتتضح أهميّة الكتاب من وجهة نظري في أمرين جلَلَين، وقد يرى غيري أكثرَ من ذلك، لكنّني حصرتهما فيما ظهر لي أنه من الأهميّة بمكان:

أوّلهما: أنّ مصنَّفَ " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " يُعدّ بمثابة الكتاب المدرسي في عصرنا للمرحلة الثانوية، ولأجل هذا تمّ تأليفه كما جاء على لسان صاحبه للمبتدئين، ودليل ذلك قوله: (فإن التطويل قد أخذنا منه حظنا والحمد لله، وأما الاختصار والاقتصار؛ فهذا أوان الشروع فيهما، تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرّومية)[2]، وشتّان بين مبتدئ الأمس ومبتدئ اليوم- فإنّ أسلوبه وطريقة عرضه لأفكاره، ودراسته للمسائل النّحوية، لتستعصي – لتشعّبها وتركيزها- حتّى على المتخصصين، فلا هو بالمقتضب المخلّ، ولا بالمطنِبِ المملّ، يقدّم إلى التلاميذ بغرض دراسة النحو العربي انطلاقا من أشهر ما أُلِّف في باب النحو، وأقصد بذلك متن الآجرّومية.

ثانيهما: كتاب " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " هو في الحقيقة مجموعةٌ من الكتب متداخلة مع بعضها لا كتابٌ واحدٌ، هذا لو قام أحدهم بالفصل بينها، لوجد أنّ كلاّ منها يصلح ليكون مصنّفا مستقلاّ بحد ذاته، فإعراب أبواب الآجرّومية، وأكثر ما جاء فيها من القواعد جزءٌ، وتفاسيرُ شواهدِها وإعرابُها جزءٌ، والميزان الصرفي لهذه المفردات التي حوتها من إعلال وحذف وإبدال وقلب جزءٌ[3]، والاختلافات النحوية بين المدارس من بصريّة وكوفيّة وبغداديّة جزءٌ، وإضافة إلى هذا وذاك، فشرح أبواب الآجرّومية الذي استبدّ بحصّة الأسد من هذا كلّه جزءٌ.

2- المبحث الثاني-تأثر الشيخ آطفيّش بمن سبقه من النحاة :

معروف عن علم النحو أنه عِلمٌ استنفد الكثير من فُرصِ تجديده وتطويره فيما يتعلّق بقواعده وأسسه، وذلك لسبب بسيط، يتمثّل في أنّ المثال أقدم من القاعدة، فإن استُنفدت الأمثلة كلّها، وقد حدثَ، فلا مناص من استنفاد القاعدة تبعا لذلك. إذ يرى الكثيرون أنّ النحو العربي قد استكمل دورته، وقام واقفا على سُوقه، وتمّت قواعده وحدوده، فلا سبيل للتجديد.

وبتعبير آخر: لن يأتيَ نحوي من المجدّدين، فيرفع المفعول وينصب الفاعل، قائلا: إنّه تجديد في القواعد النحوية، بل إنّ أقصى ما يمكن أن يصل إليه اللغويّون والنحويون هو الاتفاق على الأمور التي كان قد حدث فيها الخلاف، وتعددت فيها الآراء.

---

(1) للاستزادة يراجع: إتمام شرح الآجُرُّوميّة لمحمّد بن عبد الرّحمن الدّيسي، وإضاءة البدر الجليّة على مقدّمة الآجُرُّوميّة لأبي الخير محمّد، وشرح الآجرومية لعبد الكريم الخضير، وشرح الآجرومية – محمد حسن عبد الغفار ، وشرح الآجرومية لحسن حفظي، وشرح الآجرومية لمحمد خالد الفاضل.

2() ينظر: مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ للشيخ أحمد بن يوسف أطفيّش (ت 1332 هـ / 1914م)، تحقيق ودراسة: رشيد حيدرة، ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون جامعة السانيا وهران 2013م ، ص60 .

(3) والملاحظ تمكّن الشيخ اطفيّش من باب الصّرف، ويظهر ذلك في تقليبه للكلمة على أوجهها الصرفية المختلفة.

ويبقى الخلاف فقط بين النحاة في ترجيح هذا القول أو ذاك، وتوليد المعاني من خلال اختلاف أوجه الإعراب، وتغيير الحركات وما إلى ذلك.

ورغم كون كتاب "مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية" شرحا للآجرّومية" للشيخ أمحمد بن يوسف آطفيّش (ت 1914م)، إلاّ أنّه لم يدُر في فلكه، ولم يتشبّع بأفكاره كما حدث للكثير من الشروح المتعلقة به، بل كان للشيخ نوع من الاستقلالية في الحكم، والترجيح والمخالفة، ورغم موافقته بن آجروم في الكثير من المسائل الخلافية، لكنّ هذا لم يمنعه من الاعتراض على بعض تعاريفه وحدوده، وسأضرب أمثلة على ذلك، حيثُ قال معلّقا على تعريف ابن آجروم للفعل المضارع: "ولو قال: ماكان في أوله همزة تكلم، أو نونه، أو ياء غيبة، أو تاء خطاب، أو تاء غيبة وتأنيث، لكان أولى"[1].

وكان تأثر الشّيخ آطفيّش واضحا، حيث اتفق مع النحاة على المسمّيات والمصطلحات النحوية، فلم يقم بترجيح أحد المصطلحات المتداولة على آخرَ، بل ساقها على سبيل الحصر لا غيرَ.

كما اتفق معهم في بعض المواضع، وخالفهم في مواضع أخرى، وربّما جمع بين رأي المتخالفين، وله في ذلك أدلة وشواهد، وربّما رفضها جميعا، واختار لنفسه مذهبا مغايراً تماماً.

كما اعتمد في كتابه على مجموعة هامة من الأمثلة والشّواهد التوضيحية، كان أكثر شخصيّاتها: زيد وعمرو وبكر وهند على عادة من سبقه، حتّى إنه ساق السبب الذي من أجله يقال المثال: ضرب زيدٌ عمراً[2]، وهذا نظرا لكون هذه الأسماء تقبل الحركات الثلاث ظاهرة أو مقدّرة، كما الحال في "موسى" و"هدى" وغيرها من الأسماء مما لا يصلح مثالا للقاعدة النحوية.

والملاحَظ أنّه لا يورد أمثلة جديدة في كثير من الأحيان، بل يسوق أكثر الأمثلة المتداولة ممّا جاء في متن الآجرومية، وما هو على شاكلتها، أو ما جاء به النحاة الأقدمون، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في مثال المصدر النائب عن الفعل نحو: نزالٍ فستريحَ. هذا المثال بلفظه وارد في حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك [3].

- وقوله: في اسم التفضيل: ما رأيت رجلا أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد، والكحل ما رأيت رجلا أحسن هو في عينه منه في عين زيد. فالشّاهد بلفظه في الكتاب والخزانة [4].

وقد يسوق التعاريف الاصطلاحية بلفظها أيضا، خاصة إن كان مما اتفق عليه النحاة أو علماء الشريعة أو الفلاسفة، وصار متداولا بينهم، ولا حاجة للبحث عن المزيد فيه، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في تعريف المدح: "والمدح لغةً: الثناء على الجميل الاختياري وغير الاختياري على جهة التعظيم". فالتعريف بلفظه في حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الآجرّومية [5].

---

(1) ينظر:" مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية، ص 152.

(2) المصدر نفسه ص 203 .

(3) ينظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (ت 1206 ه) / (ج3/ص457) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/المكتبة التوفيقية/رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

(4) يراجع: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093ه) / (ج2/ص11) تحقيق وشرح: عبد السلام هارون/ دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة الأولى/سنة الطبع:1406هـ-.ويراجع: الكتاب / أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 ه) / (ج2/ص31) تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار النشر : دار الجيل . بيروت/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

- وقوله: "الاستدراك جعل حكم ما بعد "لكنّ" مخالفا لحكم ما قبلها، مع التوهم أوّلا". فهو بلفظه في شرح الرضي على الكافية [1].

لكنّ هذا ليس مطّردا في الكتاب، فالكثير من الأمثلة الأخرى جاء بها الشيخ آطفيّش من عنده، غير معتمد على غيره في ذلك، وقد يصيب بها المعنى أفضل مما يفعل غيره، كونها أبسط في اللفظ، وأسهل في الفهم، وكونُ كتابه موجّها في الأصل لفئة المبتدئين، فلا مناص من التسهيل والتيسير عليهم. ومن أمثلة ذلك:

-قوله: أعجبَني ضربُ الأميرِ إياكَ لإمكان: ضربكَ الأميرُ.[2] وهو محوّر عن قولهم: أَعْجَبَني ضربُ زيدٍ عَمْراً. فالملاحظ أنه استعمل هذا المثال وغيّر في بعض أجزائه في الاستدلال على وجوب استعمال الضمير المتصل عوضا عن المنفصل كونه أكثر اختصارا.

وفي الغالب يتمم أمثلة الآجرّومية الناقصة بسبب الإيجاز، ليفصّل فيها، خاصة إن تعلّق الأمر بتصريف فعل مع الضمائر لتبيان قاعدةٍ ما كقوله:

- **(وَقَامَ الزَّيدُونَ)، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ، وَقَامَ الزُّيُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ** [3].

ف: **(وَقَامَ الزَّيدُونَ)** مثال من الآجرومية، و**(قَامَتِ الهِنْدَاتُ، وَقَامَ الزُّيُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ)** تتمة من الشّيخ آطفيّش للاستزادة والإيضاح.

3- المبحث الثالث-مواطن الائتلاف والاختلاف في الآراء النحوية بين الشيخ وغيره من النحاة:

بقي أن أشير إلى مواطن الائتلاف والاختلاف التي اتفق فيها الشيخ أو خالف صاحب الآجرومية أو غيره من النحاة، أو وقف موقفا ثالثا مختلفا، وهي كالتالي:

1. قال إنّ "ال" كلّها حرف تعريف، لا "اللام" فقط، والهمزة هي قطعية وصلت لكثرة الاستعمال خلافا لصاحب الآجرومية وسيبويه ووفاقا للخليل وابن مالك.[4]

2. قال الشّيخ إنّ الإعراب قد يكون لفظيا أو معنويا، وقد جمع بذلك بين رأي صاحب الآجرومية وسيبويه والأعلم وابن يعيش في أن الإعراب معنوي والحركات دلائل عليه، ورأي ابن درستويه وجماعة من المتأخرين كابن مالك، القائلين بأنه لفظي فقط.[5]

3. وافق صاحب الآجرومية أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر مقدرة، وفيه خلاف أهل البصرة القائلين بأنه مبني على السكون.[6]

(4) ينظر: شرح متن الآجرومية / حسن الكفراوي وبهامشه حاشية العلامة اسماعيل الحمدي/ ص2 /مكاتب سليمان مرعي- سنغافورة/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط

(1) شرح الرضي على الكافية لابن حاجب/ رضي الدين الأستراباذي (ت 688هـ) / (ج2/ص83) / من عمل: يوسف حسن عمر/منشورات جامعة قابوس – بنغازي/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1996م.

(2) ينظر: مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية، ص 328.

(3) المصدر نفسه ص 191.

(4) المصدر نفسه ص 79. ويراجع: حاشية الصبان (ج1/ص 282) .

(5) ينظر الصفحة 98 وما بعدها من مسائل التحقيقية، ويراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) / تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك/ الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.ص 16. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)/ (ج1/ص125-126) تحقيق: أحمد شمس الدين/ دار الكتب العلمية -بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1418هـ..

4. وافق صاحب الآجرومية أن جمع المؤنث السالم معرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وفاقا للبصريين.[1]

5. قدّر الإعراب على الواو والياء والألف في الأسماء الخمسة خلافا لسيبويه.[2]

6. وافق صاحب الآجرومية في أنّ "كي" تنصب بـ"أن" مضمرة بعدها، كما دل عليه كلامه، وخلافا للأخفش والبصريين القائلين إنها حرف جرّ لا غير كونها من عوامل الأفعال، وفاقا للكوفيين في قولهم: انتصب الفعل بعدها على إضمار "أنْ".[3]

7. قال إنّ "لام "كي" ليست نائبة عن "أن" على قول ثعلب، لأن الفعل بعدها لا يؤوّل بمصدر.[4]

8. وافق صاحب الآجرومية أن "كيفما" تكون جازمة، خلافا لأهل البصرة القائلين بالمنع مطلقا.[5]

9. لم يعترض على الجزم بـ "إذا" في الشعر فقط، كما قال صاحب الآجرومية، فعدّها من الجوازم، وفاقا للكوفيين الذين يجيزون الجزم بها في الشعر والنثر مطلقا، ويوافقهم ابن مالك في شيء من ذلك.[6]

10. اختار أن الخبر مفعول ثان لـ "ظن"، وهي طريقة البصريين، خلافا للكوفيين لقولهم أنه حال، وقول الفرّاء تشبيها بالحال.[7]

11. وافق صاحب الآجرومية أن الخبر مرفوع بـ" إن"، وهو قول البصريين ووافقهم الشنواني، وقال الكوفيون إلى أنه باق على الأصل، وأجاب بقوله: هذا غير معهود في الأفعال.[8]

12. وافقه في أنّ عطف البيان والبدل واحد، إذ جعل توابع المرفوع أربعةً.[9]

13. وافق صاحب الآجرومية أن "سمعتُ" مما ينصب مفعولين، خلافا للجمهور، مشترطًا دخولها على ما لا يُسمع حقيقةً.[10]

(6)ينظر الصفحة 102 من مسائل التحقيقية، ويراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 414، وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص 85) .

(1) ينظر الصفحة 121 من مسائل التحقيقية، ويراجع: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)/ (ج1/ص68) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/منشورات المكتبة العصرية/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.

(2) ينظر الصفحة 125 من مسائل التحقيقية. وحاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 136) والكتاب(ج2/ص5) ويراجع: الإنصاف ص 13 وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص77)

(3) ينظر الصفحة 158 من مسائل التحقيقية ، وينظر: الإنصاف ص 455-456 ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) / تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب/ دار التراث العربي-الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م. (ج3/ص31) .

(4) ينظر الصفحة 161 من مسائل التحقيقية. وهمع الهوامع (ج2/321) والإنصاف ص 462 والجنى الداني ص105 ورصف المباني في شرح حروف المعاني/ للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 706هـ)/ ص300.تحقيق: أحمد محمد الفخار/ دار القلم –دمشق/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 2002م.

(5) ينظر الصفحة 176-177 من مسائل التحقيقية. شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 206) الهمع (ج3/ص453) الكتاب (ج3/ص60) .

(6) ينظر الصفحة 176 من مسائل التحقيقية. وينظر: شرح الكافية الشّافية/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ (ج3/ ص1632/1583) .تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي/ دار النشر: دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1986م.

(7) ينظر الصفحة 226 من مسائل التحقيقية. وحاشية الصبان (ج1/ص357-358) وارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)./ (ج 3/ص1146) تحقيق: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب / دار النشر: مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1998م.

(8) ينظر الصفحة 226 من مسائل التحقيقية. وهمع الهوامع (ج1/ص353) .

(9) ينظر الصفحة 183-281 من مسائل التحقيقية. وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص379) . والمغني (ج5/ص 379) الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية / أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094هـ)/ تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري / دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت/ سنة الطبع: 1419هـ - 1998م. ص607-608.

(10) ينظر الصفحة 261 من مسائل التحقيقية. وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص 174) .

14. خالف صاحب الآجرومية في قوله إنّ "إمّا" حرف عطف، ووافق يونس بن حبيب وأبا علي الفارسي وابن كيسان وابن عصفور وأبو الحسن الرماني القائلين بأنها غير عاطفة، وقال إنّها للتفصيل.[1]

15. خالف صاحب الآجرومية الذي جعل بدل الغلط وبدل النسيان نوعا واحدا وفاقا لابن مالك، لا قسمين منفصلين.[2]

16. قال إنّ "حاشا" تكون فعلا أو حرفا، وفاقا لأبي عمر الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والمرادي، خلافا للبصريين القائلين بأنها حرف جر، والفراء وأكثر الكوفيين القائلين بأنها فعل لا فاعل له.[3]

17. وافق صاحب الأجرومية في أن الاستثناء من الكلام التام المنفي يجوز فيه البدلية، وفاقا للبصريين وأبي حيان، وفيه خلاف أهل الكوفة.[4]

18. وافق صاحب الأجرومية في أن اسم "لا" معرب منصوب، وفيه خلاف أهل البصرة القائلين بأنه مبني على الفتح ومحله النصب.[5]

19. وافق صاحب الآجرومية أن "ربّ" حرف جر، وفاقا للبصريين والأخفش، خلافا للكوفيين والكسائي والرضي وابن الطراوة القائلين بأنها اسم.[6]

20. وافق صاحب الأجرومية في أن الجر بواو"ربّ" المحذوفة أو فائها أو "بل" النائبة عنها، لا بالواو، وفيه خلاف الكوفيين.[7]

4- المبحث الرابع- تحقيقات الشيخ آطفيّش في كتابه:

وفيما يلي حصرٌ لآراء الشيخ آطفيّش النحوية التي وردت في كتاب: " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية "، مع ذكر الاختلافات التي فصل فيها الشيخ آطفيّش بقوله الذي رآه الأصوب فيها إمّا موافقا أو مخالفا، والتي وصل عددها إلى خمسين ومسألة واحدة، وهي:

---

(1) ينظر الصفحة 289 من مسائل التحقيقية. ومعاني القرآن للفراء (ج1/ص389-390) . والمسائل المنثورة ص40-41. المغني (ج1/ص381-382) والهمع (ج3/ص177) .

(2) ينظر الصفحة 308 من مسائل التحقيقية. وينظر: الكافية الشافية (ج3/1278) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769 هـ)/ (ج3/ص243) تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الطبعة العشرون/1980م.

(3) ينظر الصفحة 373- 374 من مسائل التحقيقية. وينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص122) . وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ) / ص33/ المطبعة الميرية بمكة المكرمة/ الطبعة الأولى / 1319هـ. والجنى الداني ص 558-559.

(4) ينظر الصفحة 376 من مسائل التحقيقية. وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج3/ص 1502 و1505) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص76) وشرح ابن عقيل (ج2/ص210) والكتاب (ج2/ص319) .

(5) ينظر الصفحة 383-384 من مسائل التحقيقية. وينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص8-9) همع الهوامع (ج1/ص467) شرح التسهيل (ج2/ص 54) .

(6) ينظر الصفحة 401 من مسائل التحقيقية. شرح الرضي على الكافية (ج4/ص287 و290) . الهمع (ج2/ص 346) والمغني (ج2/ص319) وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ محمد بن مصطفي الخضَري (ت 1287 هـ) / (ج1/ص228) طبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه/سنة الطبع: 1250 هـ. .

(7) ينظر الصفحة 403 من مسائل التحقيقية. شرح ابن عقيل (ج3/ص 35-36-37) .

1. مسألة التنوين الداخل على الاسم: هل هو تنوين عوض أو بدل من الاسم؟ [1]

- حقق الشيخ آطفيّش بأنّه: لا هذا ولا ذاك، بل للتمكين، أو بدل من حرف لا غير.

2. مسألة الباء الجّارة، هل هي للقسم أم لا؟ [2]

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله: ليست حرف قسم، وإنما هي مثل الباء في: كتبت بالقلم، ولكن لما شاع استعمالها مع فعل القسم المحذوف، جُعلت كأنها مفيدة للقسم، أقول: ثمّ استدرك الشيخ آطفيّش قائلا: ثم ظهر تحقيق آخر، وجلَّ مَنْ لاَ تَبْدُو لَهُ البَدَوَاتُ، وهو عند ذكر فعل القسم كباء كتبت بالقلم، وعند عدم ذكره هي للقسم نائبة عنه دالة على معناه دلالة سائر حروفه عليه.

3. مسألة اللام الجّارة، هل هي للقسم أم لا؟ [3]

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله: لا تدل على القسم، فدلالتها عليه دلالة مطابقة.

4. مسألة حروف القسم المشهورة؛ هل تدلّ على القسم أم التعجّب أم هما معا لأنه لا يقسم بها إلا في التعجب ؟

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إنها لا تدل على القسم، فدلالتها عليه دلالة مطابقة، وأما التعجب فإنما يدل عليه المقام.[4]

5. مسألة في "قد" التي تدخل على الماضي والمضارع.[5]

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله: الغالب أن تكون الماضي، وتكون للتوقع.

6. مسألة سبب كسر التاء الساكنة الداخلة على الفعل المجزوم في الشّعر في قوله: "حتّى تجلّتِ".[6]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إنها كسرت للساكن، فإن الشاعر يعتبر حرف الإطلاق –وهو هنا الياء– وهو ساكن، فيكسر له الساكن قبله وهو التاء.

7. مسألة تغيير أواخر الكلمات، ما الأصل فيها قبل هذا التغيير؟ [7]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: أصل الإعراب السكون، الذي هو ضد الحركة، فالفعل إذا دخلت عليه "لم" مثلا، أزالت ذلك السكون الموجود قبل التركيب، وأحدثت سكونا آخر. لا كما يقال: أن الرفع محول عن السكون الموجود قبل التركيب، والنصب عن الرفع، والجر عن النصب، وجزم المضارع عن نصبه، إذ لا دليل على هذا.

8. مسألة في المركّبات ودلالتها على المعاني، هل هي موضوعة أو غير موضوعة؟

- حقق الشيخ آطفيّش أنها موضوعة بالوضع النّوعي المعبّر عنه بالوضع العام، وذلك أنه أشار واضع اللغة إلى كيفية تركيب الكلمات المؤدية إلى الفائدة. [8]

---

(1) ينظر: مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ ص 79 .
(2) المصدر نفسه ص 88.
(3) المصدر نفسه ص88.
(4) المصدر نفسه ص 88.
(5) المصدر نفسه ص 89.
(6) المصدر نفسه ص 91.
(7) المصدر نفسه ص 96.
(8) المصدر نفسه ص 71.

9. مسألة خواص حركات الإعراب والسكون.[1]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: الضمة والفتحة والكسرة أسماء للحركة مطلقا، حركة إعرابٍ أو بناءٍ أو بنيةٍ أو عارضةٍ لغير ذلك... والسكون اسم لعدم الحركة.

10. مسألة هل يصح دخول عوامل الجزم على الأسماء كما جاء في رأي البعض؟ [2]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: عوامل الجزم لا تدخل عليها، لعدم صحة معناها مع الأسماء.

11. مسألة في حقيقة الكلام كي تَجوز تسميته كلاما.

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله: الكلام بالأعجمية والسعال وكلام النائم والسّاهي والسكران وكذا الكلام لازم الفائدة لا يعتبر كلاما، بخلاف بدل الغلط، فإنّ ه يُعدّ من الكلام، ولو كان غلطًا.

12. مسألة في حقيقة الأسماء الخمسة وما جرى مجراها كـ: "يدٍ" و"دمٍ" و"أخٍ" و"معٍ"، ما حركتها؟

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله: الأصل في "يدٌ" " يَدَيٌ " بفتح الدال أو سكونها، وهو الصحيح بدليل جمعه على " أَيْدٍ" بوزن "أَفْعُلٌ" أصله "أَيْدُيٌ" بضم الدال، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا، إذ لو قلبت واوا ألزم اسم عربي معرب مختوم بواو لازمة قبلها ضمة لازمة، و"دميٌ" أو "دموٌ" بالفتح أو الإسكان.[3] أقول: وعلى ذلك القياسُ فيما شاكلها.

13. مسألة في حركة إعراب: امرؤٌ وابنمٌ، على أيّ الحرفين هي؟

- حقّق الشيخ آطفيّش بقوله أن الإعراب يكون على الأول منهما خلافا للكوفيين القائلين إن الإعراب هو من مكانين.[4]

14. مسألة في إعراب "خاصةً ".

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: يكون الألف علامة الرفع "خصوصا" بناء على جواز حذف عامل المؤكد عند بعضٍ للسلامة من تأويل ما كثر، وهو الصحيح، ويجوز كونه حالا. [5]

15. مسألة في لفظة: أبابيل، ما مفردها؟

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إنه جمع أبّولة وأبّالة وإبّيلة بشدّ بائهنّ. [6]

16. مسألة في الفعل الماضي والمضارع، أيّهما أصل للآخر؟

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: المضارع فرع من الماضي، لا العكس، لأنه زيد على الماضي حرف المضارعة، وتغير فكان مضارعا، فالمزيد عليه أصل للمزيد.

17. مسألة قولهم: لمْ يدخل الجزم الاسم لخفتهما، أو لا الجرّ الفعل لثقلهما.[7]

---

(1) المصدر نفسه ص 100.
(2) المصدر نفسه ص 101.
(3) المصدر نفسه ص 95.
(4) المصدر نفسه ص 98.
(5) المصدر نفسه ص 117.
(6) المصدر نفسه ص 136.
(7) المصدر نفسه ص 102.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: لا خِفَّة في الاسم لدخول سكون الوقف عليه مثل: جاء زيدْ بالسكون. ولا ثقل في الفعل لدخول جرّ الإتباع كقوله تعالى: {ولما يعلمِ الله} آل عمران/ 142.

18. مسألة حقيقة عمل الواو والياء في الأفعال.[1]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: الواو والياء إذا حُرّكتا فهما حرفا علة فقط، وإذا سكنتا بعد حركة لا تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين، وإذا سكنتا بعد حركة تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين وحرفا مد.

19. مسألة في علاقة الاسم المعدول، بالاسم المعدول عنه.[2]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: والمعدول فرع عن المعدول عنه، والعدل فرعية لفظية، والعلَمية فرعية معنوية.

20. مسألة في إعراب الاسم المعتلّ الممنوع من الصرف.[3]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: والممنوع من الصرف المعتل: كموسى وجوار وعذارى، تقدر فيه الفتحة النائبة عن الكسرة، ولا تقدر الكسرة.

21. مسألة في التغيير في جمع التكسير في الشكل، هل هو بالزيادة أو النقص أو بهما معا؟.[4]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ أي جمع التغيير، تغيير الشّكل في كل جمع تكسير ظاهرا ومقدرا، إما مع الزيادة وإما مع النقص، وإما معهما.

22. مسألة في حقيقة جموع: قوم ورهط وغنم.[5]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: قوم ورهط وغنم وغير ذلك مما معناه؛ غير مفرد، ولكن لا مفرد له من لفظه داخل في المفرد.

23. مسألة في اسم الجنس الإفرادي ودلالته.[6]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: اسم الجنس الإفرادي صالح للتقليل والتكثير كماء وضرْبٍ.

24. مسألة في قولهم: "مَنَّانِ" ؟ في الحكاية لمن قال: جاء رجلان. هل هو معرب أم مبني؟ [7]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: مبنية لدلالتها على الاستفهام.

25. مسألة في حقيقة "كي"، هل هي للنصب أو الجرّ؟[8]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: حرف نصب واستقبال ومصدر ولا تدل على التعليل، وإنما يدل عليه اللام المذكور ة أو المقدرة قبلها، خلافا للأخفش القائل بأنها جارة، وينصب الفعل بـ"أن" مضمرة بعدها.

26. مسألة في نصب الفعل بعد الجواب إن فصلت بينهما "إلاّ".[9]

---

(1) المصدر نفسه ص 105.
(2) المصدر نفسه ص 129.
(3) المصدر نفسه ص 130.
(4) المصدر نفسه ص 135.
(5) المصدر نفسه ص 136.
(6) المصدر نفسه ص 137.
(7) المصدر نفسه ص 141.
(8) المصدر نفسه ص 158.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: يجوز النصب في جواب النفي قبل مجيء "إلا"، واختُلف في جواز النصب بعد اسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل بين مجيز ورافض.

27.مسألة في الفعل الماضي الداخلة عليه "لم"، هل يدلّ على الاستقبال؟[1]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إذا كانت في الجواب كان النفي للاستقبال. كما أن الماضي الواقع جوابا يكون للاستقبال وهذه قاعدة مستمرة لها في الجواب.

28.مسألة في "ألم" و"ألما" ومدلولهما.[2]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله إنهما للتقرير أو الإنكار، مع تضمن التوبيخ منهما. وقد تكونان للاستفهام الحقيقي.

29.مسألة في التفريق بين "لام" الأمر و"لام" الدعاء.[3]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله إن كليهما لام أمر وفاقا للدماميني، فإن الأمر اصطلاحا مجرد طلب الإيقاع، ولا فرق.

30.مسألة في معنى "لا" الناهية إن كانت دالة أيضاعلى الدعاء والالتماس.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله إن كلاّ من الدعاء والالتماس نهي بمعنى طلب ترك الإيقاع.

31.مسألة في خصائص الظروف الشرطية كـ "أيّان"، هل تُلحق بها "ما"

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله أن الظروف الشرطية مضافة لجملة الشرط، وتلحقها "ما".

32.مسألة في عدد الجوازم.[4]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله إنها ستة عشر مستثنيا "ألم" و"ألما"، بوصفهما فرعين من "لم".

33.مسألة في صحة قولك: باب الفاعل.[5]

- حقق الشيخ آطفيّش بأنه تعريف منظور فيه، إذ لا يُعرّف ما هو أصلا معرّف خلافا للشنواني.

34.مسألة مسألة في قولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ. برفع المفعول ونصب الفاعل.[6]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله أن الزّجاج فاعل على القلب، لا إنه مفعول مقدر النصب.

35.مسألة في تحديد الضمير الفاعل في قولك: ضربتما- ضربتم- ضربتن.[7]

- حقق الشيخ آطفيّش خلافا لصاحب الآجرومية بقوله: الضمير التاء، والميم والنون زائدتان، والألف علامة الإثنين، وخصت النون بالزيادة لقربها من الميم، وخصت الميم بالزيادة لقربها من الواو، والواو حرف علة، وحروف العلة أولى بالزيادة.

36.مسألة في "قلما"، و"طالما"، و"كثرما" هل مبنية للمعلوم أم للمجهول؟ [8]

(9) المصدر نفسه ص 165.
(1) المصدر نفسه ص 167.
(2) المصدر نفسه ص 168.
(3) المصدر نفسه ص 169.
(4) المصدر نفسه ص 176.
(5) المصدر نفسه ص 187.
(6) المصدر نفسه ص 188.
(7) المصدر نفسه ص 193.
(8) المصدر نفسه ص 200.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله:"قلما"، و"طالما"، و"كثرما" ليس لهن فاعلٌ أصلا خلافا للرضي، فضلا عن أن يقال: لم يُسمّ فاعله، موافقا ظاهر كلام سيبويه.

37. مسألة في علاقة الحركات والسكون بتحديد زمن الفعل.[1]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: وزن كل فعل يدل على زمانه، فحركات الماضي وسكونه تدل على زمان الماضي، وحركات المضارع وسكونه تدل على الحال والاستقبال، وحركات الأمر وسكونه تدل على الاستقبال، وإذا بني الماضي أوالمضارع للمفعول دلّ على الزمان بما ذُكر، ودلّ به أيضا على نيابة النائب.

38. مسألة في "هو" و"هي"، هل الضمير الهاء أو الواو أو هما معا.[2]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله أنّهما بجملتهما ضمير وفاقا للبصريين، والأصل إشباع الهاء في: هوما، وهيما، وهوم، وهين.

39. مسألة في سبب تسمية "كان" وأخواتها أفعالا ناقصة.[3]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: سميت ناقصة لأنه لا يتم الكلام بها مع مرفوعها كسائر الأفعال لاحتياجها إلى خبر، أما قول الزمخشري وابن الأنباري بأنها ناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث، فضعيف.

40. مسألة في معنى "لعلّ" في قوله تعالى: {لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ} طه/ 44. هل هي للتعليل؟ [4]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: التعليل لا يزيل الإشكال، فإنه كما يمتنع التّرجي عن الله، يمتنع التعليل بالذكر أوالخشية لأنه عالم أن فرعون لا يتذكر ولا يخشى، فهي للتعليل مصروفا لموسى وهارون، أو للترجي كذلك.

41. مسألة في "جعلت"، هل تنصب مفعولين؟ [5]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إذا كانت بمعنى "اعتقدت" أو "ظننت"، وإن كانت بمعنى "أوجَدْتُ" أو "أوجَبْتُ" عُدّت لواحد، وأما التي بمعنى "أنشأ" فتعمل عمل كان والله أعلم.

42. مسألة في الضمير الذي يعود على "الله".[6]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: ضمير غيره، لأنه يعرض له من إبهام ما يعرض لغيره.

43. مسألة في معنى "أو" ودلالتها.[7].

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله:"أو" لأحد الشيئين أو الأشياء بالوضع، واستعمالها بمعنى "بل" أو الواو مجاز.

44. مسألة في بدل الجار والمجرور من الجار والمجرور، يبدل أحدهما أو يبدلان كلاهما.[8]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: ليس المجرور وحده بدلا من المجرور وحده بواسطة حرف الجر، وهي واسطة غير عاطفة.

45. مسألة في الفرق بين بدل النسيان وبدل الغلط.[9]

---

(1) المصدر نفسه ص 202.
(2) المصدر نفسه ص 218.
(3) المصدر نفسه ص 231.
(4) المصدر نفسه ص 253.
(5) المصدر نفسه ص 261.
(6) المصدر نفسه ص 274.
(7) المصدر نفسه ص 285.
(8) المصدر نفسه ص 305.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: إن ذكر اللفظ الأول نسيانا، ثم ذكر أن الحكم للثاني؛ فذكره، فبدل نسيان، وإن أراد ذكر الثاني، فغلط لسانه للأول، فبدل غلط.

46.مسألة في سبب تشديد نون النسوة في "ضربكُنَّ".[1]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: المدغمة بدل من ميم، تدل على مطلق الجماعة، والثانية على أن الجماعة جماعة إناث. أي الأصل "ضربكُمْنَ".

47.مسألة في قوله تعالى: {فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} الزمر/73. كيف لم يتّفق الحال "خالدين" وعامله "ادخلوها" في الزّمن، على اعتبار أنّ الدخول سابق للخلود.

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: ويجوز كونها محكية أي ادخلوها وقد نويتم الخلود قبل الدخول، وكلّ مقدرة مقارنة بالتأويل، لأنّ نية مقارنة لمعنى العامل، وكذا كلّ محكية تكون مقارنة بمعنى الاتصاف.

48.مسألة في جواز تعدد الحال لأكثر من واحدٍ.[2]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: لا يكون من تعدد الحال في الاصطلاح، إلا إن تعدد لواحد، نحو: جاء زيد فرحا مستبشرا.خلافا للفارسي وابن عصفور، حيث جعلا ما بعد الحال نعتا لها، لا متعدّدا.

49.مسألة في جواز تسمية التمييز المجرور تمييزا، لا اسمًا مجرورا.[3]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: أنّ تسميته تمييزا إذا جُرّ تسمية لغوية نظرا للمعنى.

50. مسألة في "سوى" الاستثنائية، هل هي ظرفٌ؟[4]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: هو غير ظرف، خلافا للرضي وابن حاجب.

51.مسألة في سبب بناء المنادى المفرد والنكرة المقصودة، وإعراب ما سواهما.[5]

- حقق الشيخ آطفيّش بقوله: يُبنيان لشبههما بالكاف الحرفية أي الحرفية عوضًا عن "أدعوكَ"، إفرادا أو تعيينا وخطابا، فإنّ كاف الخطاب غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف، فأما النكرة غير المقصودة، فلا تعيين فيها، وأمّا المضاف وشبهه فلا إفراد فيهما.

52.مسألة في الاختيار بين المعيّة والعطف في قولك: جاء زيد والفتى.[6]

- حقق الشيخ آطفيّش بأن يكون الاختيار على اعتبار الصّور الموجودة في كلام غيرك، وإلاّ فحيث أردت المعيّة نصّا لا تقول إلاّ: سار زيدٌ وعمرًا بالنصب، فإذا رأيت مكتوبا أو ملفوظا: جاء زيد والفتى، ترجّح العطف، واحتُمل أنّ المتكلّم أراد النصب على المعية.

(9) المصدر نفسه ص 307.
(1) المصدر نفسه ص 325.
(2) المصدر نفسه ص 356.
(3) المصدر نفسه ص 367.
(4) المصدر نفسه ص 380.
(5) المصدر نفسه ص 388.
(6) المصدر نفسه ص 396.

6- خاتمة:

منهج الشيخ آطفيّش في شرحه في " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " إضافة إلى كونه شرحا لمتن الآجرّومية، فهو عبارة عن نتائجَ توصّل إليها الشّيخ آطفيّش في الكتاب فهو يجمع أقوال النحاة من مذهَبَيْ الكوفة والبصرة، ثم يوازن بينها، وله في ذلك ثلاثة أوجه:

أ- ترجيح قول الكوفيين.[1]

ب- ترجيح قول البصريين.[2]

ج- الخروج بقول مخالف للمذهبين، مع تبيان أوجه العلة في قولهما، ثم تصويبه معتمدا على الأدلة والبراهين، وغالبا ما يتصدّر ترجيحه عبارة: " والتحقيق" أو "والصحيح عندي" أو قوله: "وبعد؛ فإنّه.." حتّى يُحضّر المتعلِّم لتلقِّي رأيه في المسألة، وإعلامه بأنّها اجتهاد منه، لا سَوقٌ لقول أحد.[3]

- مخالفة عالم نحويّ بعينه، كما فعل مع أبي حيان في فائدة الخلاف حول الاستفهام بالاسم أو الفعل في قوله: " لا كما قال أبو حيان: لا فائدة له" [4] وربّما خالف عالما له باعٌ طويل في بابه، كالأخفش أو سيبويه، ويردّ على أقوالهم، ويفنّد آراءهم، وما ذهبوا إليه، ليعطي رأيه الصحيح في المسأله، دون تردد ولا وجلٍ.

غالبا ما يتردد في المخطوط قول الشيخ آطفيّش : " والتحقيق" أو " وتحقيق ذلك" أو " والصحيح " [5]، في إشارة إلى القول الفصل في مسألة الخلاف التي اتضح له صوابها.

وخلاصة القول، إنّ الشيخ آطفيّش غالبا ما يعمَد إلى التبسيط في القواعد النحوية، ويؤثِر ما كان أقربَ إلى الفصاحة، وأسهلَ توافقا مع السَّليقة، ذلك أنه لا يفضل إلى اعتماد الآراء التي تشتّت الذهن وتبعد الفائدة، بل الملاحظ أنه يسهّل على طالب العلم، رغم تشعّب الآراء وكثرتها كثرة مفرطة.

كما أنه لم ينحزْ إلى مدرسة نحوية معيّنة، ولم يأخذ برأي أي من النحاة السابقين على سبيل الأصوب، بل إننا لو تمعنّا في آرائه النحوية، لوجدنا أغلبها يتأرجح بين الكوفيين أو البصريين، ولا غلبة لأحدهما على الآخر، بخلاف كثيرين ممن أخذوا فكر مدرسة معيّنة ومشوا على أساسه.

وبعد..

هذه آراء الشّيخ آطفيّش النحوية التي كانت اجتهادا منه غيرة على اللغة العربية والإسلام وأهله، حاول فيها أن يُبسّط النحو لطلابه ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وأن يساهم بالقسط الأوفر في الحفاظ على النحو العربي من السَّقَط واللَّحن، عسى أن ينفعنا الله بعلمه ..آمين.

---

(1) المصدر نفسه ص 92- 238.

(2) المصدر نفسه ص ص 57-326.

(3) المصدر نفسه ص ص 73-193.

(4) المصدر نفسه ص 201.

(5) المصدر نفسه ص 193 من البحث.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)./ (ج 3/ص1146) تحقيق: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب / دار النشر: مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1998م.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) / تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك/ الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/منشورات المكتبة العصرية/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.
4. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ) / المطبعة الميرية بمكة المكرمة/ الطبعة الأولى / 1319هـ.
5. الجنى الداني في حروف المعاني/ الحسن ابن أُمّ قَاسِم المرادي (ت 749 هـ)/ تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية- بيروت/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1992م.
6. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ محمد بن مصطفي الخضَري (ت 1287 هـ) / طبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه/سنة الطبع: 1250 هـ.
7. حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) / تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/المكتبة التوفيقية/رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.
8. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) / تحقيق وشرح: عبد السلام هارون/دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة الأولى/سنة الطبع:1406هـ-.
9. رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 706هـ)/.تحقيق: أحمد محمد الفخار/ دار القلم –دمشق/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 2002م.
10. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769 هـ)/ تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الطبعة العشرون/1980م.
11. شرح التسهيل / جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ تحقيق: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.
12. شرح الرضي على الكافية لابن حاجب/ رضي الدين الأستراباذي (ت 688هـ) / من عمل: يوسف حسن عمر/منشورات جامعة قابوس – بنغازي/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1996م.
13. شرح الكافية الشّافية/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي/ دار النشر: دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1986م.
14. شرح متن الآجرومية / حسن الكفراوي وبهامشه حاشية العلامة اسماعيل الحمدي/ ص2 /مكاتب سليمان مرعي- سنغافورة/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط

15. الكتاب / أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 هـ) /تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار النشر : دار الجيل . بيروت/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

16. الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية / أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094هـ)/ تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري / دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت/ سنة الطبع: 1419هـ - 1998م.

17. مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " للشيخ أمحمد بن يوسف آطفيّش (ت 1914) تحقيق: حيدرة رشيد– جامعة وهران 2013.

18. المسائل المنثورة/ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي/ تحقيق: شريف عبد الكريم النجار/ دار عمار للنشر والتوزيع/ سنة النشر: 1424 – 2004.

19. معاني القرآن/ أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ)/ تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي/ دار النشر: عالم الكتب/رقم الطبعة: الطبعة الثالثة/سنة الطبع: 1983م.

20. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) / تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب/ دار التراث العربي–الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م.

21. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)/ تحقيق: أحمد شمس الدين/ دار الكتب العلمية –بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1418هـ.